ورقة تقدير موقف بعنوان

مفاوضات ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل.. التوقيت والدلالات

هالة يوسف محرم

مقدمة

أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2020 التوصل إلى اتفاق إطار لترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل، مؤكداً على إعطاء الضوء الأخضر لإطلاق المفاوضات مع إسرائيل بوساطة الولايات المتحدة الأميركية وبرعاية الأمم المتحدة[1]. وقد جاء هذا الإعلان بعد محاولات ومساعٍ عديدة من الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الماضية للتوصل إلى اتفاق إطار لترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل.

يأتي هذا الإعلان بالتزامن مع موجة تطبيع عربية مع إسرائيل، بدأتها الإمارات وتلتها البحرين فالسودان، ما يطرح تساؤلاً مفاده: ما دلالات توقيت هذا الإعلان؟ وهل تأتي المفاوضات اللبنانية– الإسرائيلية تمهيداً لتطبيع العلاقات بين البلدين ومصالحتهما؟ أم أنها تأتي في إطار المصلحة المشتركة؟ ولعلّ أحد أهم مفاتيح الإجابة عن هذا التساؤل يتمحور في أن هناك بيئة عربية حاضنة لمشاريع التفاوض مع "إسرائيل"، وأن هناك مصلحة لبنانية– إسرائيلية– أميركية مشتركة من وراء اتفاق الإطار، تتنوع لدى كل طرف ما بين المصلحة ذات الطابع الاقتصادي والمصلحة ذات الطابع السياسي والدعائي الانتخابي.

خلفية تاريخية

تبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها حوالي 860 كيلومتراً مربعاً من المياه، وتقع في شرق البحر الأبيض المتوسط على شكل مثلث. ويتمحور الخلاف الرئيس حول طريقة ترسيم الحدود البحرية، في أن "إسرائيل" ترسم الحدود على أنها بزاوية 90 درجة للخط الساحلي، بينما يرسمها لبنان على أنها استمرار للخط الحدودي البري. وقد اكتسبت هذه المنطقة المتنازع عليها أهمية بالغة منذ عام 2009، حين تم اكتشاف مخزونات الغاز الطبيعي الرئيسية في البحر بين "إسرائيل" وقبرص. ويتوقع الخبراء أنها تحوي احتياطيات من الغاز الطبيعي[2].

إن مبدأ إطلاق المفاوضات بين لبنان وإسرائيل ليس مفاجئاً، كونه سبق أن جرت مفاوضات مماثلة إثر عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية عام 1996، ومفاوضات ترسيم الخط الأزرق بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي عام 2000، والاجتماع الثلاثي الذي يعقد دورياً منذ حرب 2006 برئاسة اليونيفيل[3]، وهي قوة الأمم المتحدة

---

[1] نبيه بري يعلن التوصل لاتفاق إطار لترسيم الحدود مع إسرائيل، قناة روسيا اليوم على اليوتيوب، 2020/10/1، https://bit.ly/38ja9ma

[2] "البلوك 9".. نزاع النفط بين لبنان وإسرائيل، الجزيرة، 2018/2/19، https://bit.ly/2JG1yjj .

[3] طوني بولس، إسرائيل ولبنان تاريخ من الاتفاقات بلا سلام، إندبندنت العربية، 2020/10/30: https://bit.ly/3kXIsCj.

المؤقتة في لبنان، وبمشاركة ممثلين عسكريين من إسرائيل ولبنان. إلا أن ما يميّز جولة المفاوضات الأخيرة، أنها لم تأتِ استجابة لحرب عسكرية، مثل المفاوضات التي جرت سابقاً، ما يجعل منطلقاتها مختلفة لدى الطرفين.

ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، قادت الولايات المتحدة وساطة بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي، تُوّجت بتوقيع لبنان عام 2018 أول عقد للتنقيب عن الغاز والنفط في رقعتين في مياهه الإقليمية، إحداهما تقع في الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل. وفي العام 2019، فشلت المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، وعقّب في حينه وزير الدفاع اللبناني، إلياس أبو صعب على أسباب الفشل بقوله: "نحن لسنا على استعداد للتخلي عن أي جزء من حدودنا، سواء كان ذلك على الأرض أو في البحر، لكننا منفتحون على مفاوضات لوضع علامات على الحدود"[4].

المفاوضات في سياق التحديات التي يواجهها لبنان

يأتي قبول لبنان العودة للمفاوضات عام 2020 في ظل أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة تمر بها لبنان، تفاقمت ووصلت ذروتها، بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020، وما تبع ذلك من حالة احتقان لدى الجمهور اللبناني ضد كل الطبقة السياسية اللبنانية. وهذا فضلاً عن تبعات تفشي جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)، وآثاره على الاقتصاد اللبناني.

قبل وقوع انفجار مرفأ بيروت وتفشي جائحة كورونا، ومنذ سبتمبر 2019، يعاني لبنان من موجة من الاحتقان السياسي بفعل الفساد الإداري والاقتصادي في النظام الرسمي اللبناني، وما عزّز من هشاشة الوضع الداخلي للبنان قربه الحدودي مع إسرائيل. ومع انفجار مرفأ بيروت وتفشي جائحة كورونا، تفاقمت الأزمة اللبنانية بطبيعة الحال على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

يُذكر أنه بعد مُضي ثلاثة أشهر على ما اصطلح على تسميتها "انتفاضة تشرين الأول"، وبعد شهرين من استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، تم تشكيل حكومة بقيادة حسّان دياب، لم تقوَ على الاستمرار لأكثر من تسعة أشهر بسبب عجزها عن معالجة الأزمة الاقتصادية، حيث أشارت تقارير للبنك الدولي، إلى أن نسبة الفقر ستتجاوز نسبة 50% من عدد السكان اللبنانيين خلال الأشهر المقبلة. وتأتي استقالة حكومة دياب في العاشر من آب/ أغسطس 2020 وسط نشوء عوامل سلبية مضافة تمثّلت في انتشار جائحة كورونا، وانفجار مرفأ بيروت، الأمر الذي أحدث فراغاً سياسيّاً أدخل البلاد في أزمة اقتصادية وسياسية مركّبة[5].

---

[4] فشل مفاوضات ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني، صحيفة الوفد، 2019/7/4، https://bit.ly/3p3Sogz.

[5] حكومة حسان دياب: ظروف تشكيلها والتحديات المنتظرة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2020/3/19: https://bit.ly/33aXkqL.

إلى جانب حقيقة أن جائحة كورونا كانت لها تبعات مالية على لبنان كما العالم كله، فإن مرفأ بيروت الذي انفجر في آب/ أغسطس 2020، كان يشكّل ركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني؛ لكونه ذا دور أساسي في عملية الاستيراد والتصدير، وبالتالي، فهو محرّك أساسي للعجلة الاقتصادية اللبنانية. وتقدّر الخسائر الاقتصادية اللبنانية التي خلّفها الانفجار بنحو خمسة مليارات دولار أميركي، إلى جانب الأزمة الغذائية التي ستواجه لبنان نتيجة لتلف مخزونه من القمح المخزّن في المرفأ. وتضاف إلى هذا أزمة الكهرباء، حيث إن الانفجار أدّى إلى تعطيل خدمة محطة التحويل الرئيسية في منطقة الأشرفية[6].

وفي السياق نفسه، بدا واضحاً أن النظام اللبناني الرسمي لا يمتلك خطة واضحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وهو ما خلق أزمة ثقة بينه وبين الجمهور اللبناني من جانب، والأطراف الخارجية من جانب آخر، حيث إن لبنان الذي دخل في محادثات مع صندوق النقد الدولي في سبيل منحه قرضاً تعادل قيمته 10 مليارات دولار أميركي، ولم تتم الاستجابة له بسبب عدم قدرته على تحديد حجم الخسائر وإعداد الخطة الإصلاحية اللازمة لإطلاق الأموال[7].

أما على الصعيد الداخلي، فقد ازدادت موجة الاحتقان لدى الجمهور اللبناني، التي عبّر عنها في التظاهرات والمسيرات المختلفة في أرجاء لبنان، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وما عزز ذلك، زعم كتلة حزب الله اللبنانية في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 بأن "ترسيم الحدود مع إسرائيل ليس تطبيعاً"، والجدل الذي تبع ذلك بعد الإعلان عن تشكيلة الوفد المفاوِض ذات الصبغة المدنية والعسكرية، وإصرار أمل وحزب الله على أن يكون الوفد تقنيّاً على غرار مفاوضات سابقة[8]، إلا أن موافقة حزب الله على مبدأ المفاوضات يمكن قراءتها في سياق التراجع خطوة إلى الوراء وأخذ النفس، ولا سيما في ظل الأزمة الداخلية التي تلاحقه بعد انفجار بيروت، إلى جانب انشغاله في الجبهة السورية، وما رافق ذلك من تقليص الولايات المتحدة الأميركية مساعداتها للبنان وفرض عقوبات على حزب الله وعدد من قادته، الذي كان له انعكاس سلبي على القطاع الاقتصادي اللبناني بأكمله. إضافة إلى أن هذه الموافقة قد تأتي في سياق صيغة تفاهم إقليمية، تمثل روسيا وإيران وسوريا أحد أطرافها، وتمهّد لتحقيق مكاسب معينة لسورية.

المفاوضات في سياق التنافس الأميركي والفرنسي

سعت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب (2017–2021) لإقامة علاقات إسرائيلية مع الدول العربية تحت أي مسمى كان، وذلك في سياق سياسة أميركية– إسرائيلية تهدف إلى تقويض أي محاولات من شأنها عرقلة تنفيذ ما تُسمى "صفقة القرن"، وهي مبادرة أميركية للسلام مع إسرائيل، وذلك إلى جانب مساعي ترامب

---

[6] انفجار بيروت وتداعياته على لبنان، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2020/8/11: https://bit.ly/353i9WC.

[7] المرجع السابق.

[8] مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل تثير "أزمة" بين القوى اللبنانية، بي بي سي، 2020/10/14: https://bbc.in/3p0zSpw.

نفسه بدعم حملته الانتخابية وضمان انتخابه لجولة رئاسية ثانية، وفي سبيل إنقاذ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو أيضاً، الذي يعاني من أزمات داخلية تهدد حياته السياسية، حيث إن ضمان الأمن للشعب الإسرائيلي هو السلاح الأهم بيد من يريد الاستمرار في قيادة دفة الحكم في "إسرائيل".

ومن جهةٍ ثانية، لا يمكن قراءة المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة، بمعزل عن التنافس الأميركي– الفرنسي على لبنان، إذ إن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إليها بعد يومين فقط على انفجار مرفأ بيروت، يُدلّل على أهمية لبنان في عيون فرنسا؛ التي ترى فيها البوابة المثلى للعودة بفعالية إلى الساحة الدولية. وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال تقديم ماكرون بلاده كوسيط دولي محايد يمتلك القدرة على التواصل مع جميع أطراف الأزمة اللبنانية داخليّاً من جهة، وكل الأطراف المؤثرة خارجيّاً من جهةٍ أخرى[9].

ويمكن عزو هذا النشاط الفرنسي إلى عدد من العوامل أبرزها: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وسياسة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخارجية التي تتعارض وتهدد مصالح الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن صراعات القوى العالمية المتصاعدة، والمتغيرات الدولية التي فرضتها جائحة كورونا، من تبعات ومخاطر تهدد كيان الاتحاد الأوروبي؛ أسهمت في تحفيز دول الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص فرنسا، على اتخاذ أدوار أكثر تنافسية وفاعلية في منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم بشكل عام.

خاتمة

استند الرئيس الأميركي دونالد ترامب على سياسة الابتزاز تجاه الدول العربية على وجه الخصوص بطريقة إستراتيجية، وتأتي اتفاقات التطبيع العربي الإسرائيلي التي يتم توقيعها يوماً بعد يوم، استجابة لهذه السياسة التي تتوافق بالكامل مع رؤية إسرائيل في المنطقة. وعليه، تأتي المفاوضات اللبنانية– الإسرائيلية برعاية أميركية ووساطة الأمم المتحدة في سياق ابتزاز إدارة الرئيس الأميركي ترامب للبنان الذي يعاني من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة.

[9] لبنان بوابة فرنسا للعودة نحو العالمية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2020/8/17: https://bit.ly/2UVjUyZ .